

Distr.  
GENERAL

A/51/410  
S/1996/853  
16 October 1996  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH/SPANISH



### مجلس الأمن

السنة الحادية والخمسون

### الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون

البند ٤٠ من جدول الأعمال

الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم

وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة

سلم وحرية وديمقراطية وتنمية

رسالتان متماثلتان مؤرختان ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ موجهتان  
من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة وإلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص الاتفاق المتعلق بتعزيز السلطة المدنية ودور الجيش في مجتمع ديمقراطي، وهو الاتفاق الذي أبرم في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بين لجنة السلم التابعة لحكومة غواتيمالا والقيادة العامة للاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي. وأقيمت مراسم التوقيع بوزارة الخارجية المكسيكية في حضور السيد أنغيل غوريا، وزير الخارجية، وشخصيات أخرى من بينها كبار المسؤولين بالبلدان الأعضاء في مجموعة أصدقاء عملية السلم الغواتيمالية (إسبانيا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية). وبناء على دعوة من الطرفين، حضر هذه المناسبة ما يزيد على ١٠٠ من الشخصيات الممثلة لمختلف قطاعات المجتمع الغواتيمالي، ومنها أجهزة الحكومة الثلاثة، والجيش، والشرطة، والأحزاب السياسية، والكنائس، والجامعات، ووسائل الإعلام، وسائر فئات المجتمع المدني.

ويتضمن هذا الاتفاق مجموعة شاملة من الأحكام المتعلقة بتعزيز المؤسسات الديمقراطية في غواتيمالا، بما فيها البرلمان، ونظام إقامة العدل، والهيئة التنفيذية. وفي سياق إنهاء ٣٥ عاما من النزاع المسلح، يؤكد الاتفاق ضرورة تعديل المهام الأمنية للدولة. وينص الدستور بالتحديد، بعد تعديله، على إعادة تشكيل هيكل الشرطة وتعزيزه وتدعيمه في شكل شرطة مدنية وطنية جديدة تتولى مسؤولية الأمن الداخلي. كما ينص على أن يقتصر دور الجيش على الدفاع الخارجي، بحيث يطوع مذهب وتدريبه وانتشاره وحجمه وميزانيته على هذا الأساس. وبموجب الاتفاق الإطار، سيعرض نص الاتفاق رسميا على جمعية المجتمع المدني في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ للموافقة.

وهذا الاتفاق التاريخي يتمشى، شكلا ومضمونا، مع توصيات بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، وهي البعثة التي أوفدت منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وبالتوقيع على هذا الاتفاق، يكون الطرفان قد اختتما مفاوضاتهما على الجزء الفني من جدول الأعمال الذي اتفقا عليه في الاتفاق الإطاري المبرم في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. ومنذ ذلك الحين، أبرمت اتفاقات بشأن حقوق الإنسان؛ وبشأن إعادة توطين الأشخاص الذين شردتهم النزاع المسلح؛ وبشأن إنشاء لجنة استيضاح الوقائع التاريخية؛ وبشأن هوية وحقوق السكان الأصليين؛ وبشأن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وحالة الزراعة؛ والآن بشأن تعزيز السلطة المدنية ودور الجيش في مجتمع ديمقراطي.

وما تبقى الآن للتفاوض عليه فهو ما يسمى البنود التنفيذية لجدول الأعمال المتفق عليه، أي إعادة دمج الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، ووقف إطلاق النار بصورة نهائية، والإصلاحات الدستورية، والنظام الانتخابي، والجدول الزمني لتنفيذ اتفاقات السلم والتحقق منها.

وكنت قد قمت، في بيان علني صدر بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، بتهنئة الطرفين على إنجازهما، وأعلنت استمرار تأييد الأمم المتحدة تمكينا لهما من الوفاء بتعهدهما بالانتهاء من عملية التفاوض في غضون هذا العام.

وأكون ممتنا لو تكرمتم بعرض مضمون هذه الرسالة ومرفقها على أعضاء الجمعية العامة، في إطار البند ٤٠ من جدول الأعمال، وعلى أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) بطرس بطرس غالي

## المرفق

### الاتفاق المتعلق بتعزيز السلطة المدنية ودور الجيش في مجتمع ديمقراطي

إن حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي (المشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفان")،

إذ يضعان في اعتبارهما:

أن السلام يقوم على الديمقراطية وعلى هياكل وممارسات تتفادى في المستقبل ظواهر التهميش السياسي والتعصب العقائدي والاستقطاب في المجتمع الغواتيمالي،

وأنه لا بد من التغلب على أوجه القصور والضعف في المؤسسات المدنية التي كثيرا ما تكون بعيدة عن تناول أغلبية السكان، وعلى تفتيش أنماط تفكير وسلوك عملت على المساس بحريات المواطنين وحقوقهم،

وأن التوقيع على الاتفاق المتعلق بإقامة سلم وطيء ودائم يتيح فرصة تاريخية للتغلب على الآثار الموروثة عن ماض من المواجهة المسلحة والعقائدية لإعادة تشكيل مجتمع مؤسسي وإرسائه وفقا لمتطلبات تطور الأمة الغواتيمالية ووافق شعبها،

وأن من الضروري، بمشاركة فعّالة ودائمة من المواطنين من خلال التنظيمات والقوى السياسية والقطاعات الاجتماعية للبلد، أن يمتد نطاق هذا التجديد المؤسسي من السلطات المحلية حتى أجهزة الدولة، لكي يفي كل من هو مؤتمن على السلطة العامة بالتزامه بخدمة العدالة الاجتماعية، والمشاركة السياسية، وبالأمن وبالتنمية المتكاملة للفرد،

وأن لتعزيز السلطة المدنية أهمية أساسية من حيث كونها تعبيراً عن إرادة المواطنين من خلال ممارسة الحقوق السياسية، وتوطيد الوظيفة التشريعية، وإصلاح نظام إقامة العدل، وكفالة أمن المواطن، وهي، بمجملها، عناصر حاسمة في تمتع المواطن بحريته وحقوقه. وأنه في ظل مجتمع قائم على المؤسسات الديمقراطية، تقع على عاتق الجيش الغواتيمالي المهمة الأساسية المتمثلة في الدفاع عن السيادة الوطنية للبلد وسلامة أراضيه.

وأن هذا الاتفاق يسعى، إلى جانب الاتفاقات التي سبق التوقيع عليها، إلى إيجاد الظروف الكفيلة بتحقيق مصالحة حقيقية بين سكان غواتيمالا على أساس احترام حقوق الإنسان وتنوع شعوبها، وعلى

أساس التصميم المشترك على حل مشكلة نقص الفرص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي تقوض التعايش الديمقراطي وتحد من تطور الأمة،

وأن تنفيذ هذا الاتفاق يعود بالفائدة على المواطنين بأسرهم، ويعزز القدرة على إدارة شؤون البلد، ويقوي من شرعية المؤسسات الديمقراطية لما فيه مصلحة شعب غواتيمالا،

يتفقان على ما يلي:

### أولا - الدولة وشكل الحكم فيها

١ - بغية ترسيخ عملية إرساء الديمقراطية وروح المشاركة على نحو يوطد السلطة المدنية، لا بد من تعزيز وتحديث وتوطيد دعائم الدولة ونظام الحكم الجمهوري والديمقراطي والنيابي فيها.

٢ - وفقا لأحكام المادة ١٤١ من الدستور السياسي للجمهورية، تستمد السيادة جذورها من الشعب الذي يفوض ممارستها للهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية. والطرفان متفقان على أن تحسين أجهزة الدولة وتحديثها وتعزيزها يتطلب الاحترام الكامل والتام لمبدأ استقلالية هذه السلطات والفصل بينها وعدم خضوع إحداها للآخرى.

٣ - وفي الوقت نفسه، من الضروري أن تتولى الهيئات الثلاث بوضوح ما ينطوي عليه واجب الدولة بالنسبة لكل منها من مسؤوليات إزاء ضمان الحياة والحرية والعدل والأمن والسلام والتنمية المتكاملة لكل فرد من سكان الجمهورية. وينبغي أن تمارس السلطة العامة لخدمة الصالح العام من جانب جميع المؤسسات التي تشكل الدولة، على نحو يحول دون تمكن أي شخص أو قطاع سكاني أو قوة مسلحة أو سياسية من التفرد بممارستها.

### ثانيا - الهيئة التشريعية

٤ - السلطة التشريعية منوطة ببرلمان الجمهورية المشكل من نواب منتخبين مباشرة بالاقتراع العام والسري. ومهمتها أن تؤدي دورا أساسيا في تمثيل المجتمع الغواتيمالي، لأن الديمقراطية تحتاج إلى هيئة تتولى شؤون البلد بأسره بصورة مؤسسية وعلى نحو يخدم بانسجام المصالح جميعا.

٥ - ولتعزيز شرعية الهيئة التشريعية، يتعين على هذه الهيئة أن تفي بالمسؤوليات التالية:

(أ) سن التشريعات لمصلحة الشعب الغواتيمالي؛

(ب) مناقشة القضايا الوطنية الأساسية علنا؛

(ج) تمثيل الشعب؛

(د) الوفاء بما عليها تجاه أجهزة الدولة الأخرى.

٦ - ويتفق الطرفان على ضرورة تحسين الهيئة التشريعية وتحديثها وتعزيزها. وعليه فإنهما متفقان على أن يلتمسا من رئاسة برلمان الجمهورية إقامة آلية متعددة الأطراف تكون مهمتها العمل مع اللجان التشريعية التي تناط بها مهام تتعلق بمتابعة الاتفاقات المتعلقة بإقامة سلم وطيء ودائم، وبعملية تحديث وتعزيز برلمان الجمهورية. ويولي جدول أعمالها، على سبيل المثال لا الحصر، الأولويات للجوانب التالية:

(أ) تنقيح قانون النظام الداخلي للبرلمان لتيسير اللعبة البرلمانية، على نحو يسمح لبرلمان الجمهورية، كجهاز من أجهزة الدولة، أن يستجيب لما يتطلبه منه الدستور السياسي ورأي المواطنين، وكذلك تسهيل عملية إصدار القانون، مروراً بالمراحل المتعلقة بوضعه ومناقشته واعتماده؛

(ب) الاستخدام المنتظم لوسائل الرقابة الدستورية على الهيئة التنفيذية بهدف إضفاء درجة كافية من الوضوح على السياسات العامة، والتحقق من اتساق البرامج، وشفافية برمجة ميزانية الدولة وتنفيذها، ومساءلة وزراء الدولة وسائر كبار المسؤولين وتقييم مسؤوليتهم حيال ما يتعلق بسلوكهم أو تقصيرهم الإداري، ومتابعة إدارة شؤون الحكم على نحو يحصن مصلحة السكان العامة ويحمي في الوقت نفسه شرعية المؤسسات؛

(ج) اتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لتعزيز نظام إقامة العدل؛

(د) إجراء الإصلاحات القانونية والمؤسسية الكفيلة بتثبيت عدد النواب في البرلمان؛

(هـ) تعديل المادة ١٥٧ من الدستور بما لا يسمح بإعادة انتخاب النواب أكثر من مرتين متتاليتين، وبشكل لا يعوق احترام العمل البرلماني، لكنه يتيح في الوقت نفسه تجدد القيادات السياسية في البرلمان؛

(و) تعزيز عمل اللجان، ولا سيما لجنة المشورة الفنية؛

(ز) إعادة تعريف مهام اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان، بغية إجراء متابعة كافية للقرارات والتوصيات الواردة في التقارير الصادرة عن مكتب المحامي العام لحقوق الإنسان، وسواء من الهيئات العامة المعترف بها، بشأن حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا.

٧ - ويتفق الطرفان على أن يلتصقا من رئاسة برلمان الجمهورية إقامة هذه الآلية البرلمانية في غضون فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ التوقيع على الاتفاق المتعلق بإقامة سلم وظيف ودائم، وأن تُنجز أعمالها وتُحال للنظر فيها في جلسة عامة في موعد أقصاه سنة من إنشائها.

### ثالثا - نظام العدالة

٨ - تتمثل إحدى أشد نقاط الضعف الهيكلية للدولة الغواتيمالية في نظام إقامة العدل الذي يمثل أحد المرافق العامة الأساسية. فهذا النظام يعاني من عيوب ونواقص تنعكس أيضا على سير العمليات القضائية التي تجري في إطاره. ذلك أن قدم عهد الإجراءات القانونية، وبطء المعاملات، وغياب أنظمة حديثة لتصريف الأعمال، وغياب أي رقابة على المسؤولين والموظفين القضائيين، إنما تساعد جميعها على الفساد وانعدام الكفاءة.

٩ - وينبغي أن يتجه إصلاح نظام إقامة العدل وتحديثه نحو الحؤول دون نشوء نظام يقوم على الإفلات من العقاب والفساد والتستر عليه. فالعملية القضائية ليست مجرد إجراءات تحكمها مدونات وقوانين، بل هي أداة تهدف إلى إعمال حق الأفراد الأساسي في العدالة، وهو حق يتجسد من خلال كفالة النزاهة والموضوعية والعمومية والمساواة أمام القانون.

١٠ - وفي هذا الصدد تتمثل إحدى الأولويات في إصلاح نظام إقامة العدل على نحو يمنع انعدام الكفاءة، ويقضي على الفساد، ويكفل حرية الاحتكام إلى القضاء، والنزاهة في تطبيق أحكامه، واستقلالية الجهاز القضائي، وهيمنة العنصر الأخلاقي، واستقامة النظام ككل وتحديثه.

١١ - وبناء على كل ما تقدم، تتعهد الحكومة بأن تتخذ، حيثما كان ذلك من اختصاصها، وأن تقترح على برلمان الجمهورية، حيثما كان ذلك من اختصاصه، ما يلي من تدابير:

### الإصلاحات الدستورية

١٢ - إحالة موضوع تعديل المواد التالية من الدستور السياسي إلى برلمان الجمهورية:

## الفصل الرابع - الهيئة القضائية

### الجزء الأول: أحكام عامة

(أ) المادة ٢٠٣: ينبغي أن تتضمن هذه المادة إشارة أولية إلى ضمانات إقامة العدل بحيث تشمل ما يلي: حرية الاحتكام إلى القضاء باستخدام اللغة الأم؛ واحترام تعددية البلد العرقية والثقافية واللغوية؛ وحق من ليس بمقدورهم سداد نفقات الدفاع في الحصول على هذه الخدمة بالمجان؛ ونزاهة القضاة واستقلاليتهم؛ والتسوية الفورية للنزاعات الاجتماعية بالحجة والمنطق، والانفتاح على آليات بديلة لتسوية النزاعات؛

(ب) ينبغي أن تخصص فقرة مستقلة لإيراد خلاصة للمضمون الراهن للمادة ٢٠٣؛

(ج) المواد ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩: ينبغي أن تشير إلى قانون مهنة القضاء، بحيث يحدد مضمونها على النحو التالي:

- حقوق القضاة ومسؤولياتهم، وشرف المهنة وكفاية الأجور؛
- إرساء نظام تعيين القضاة وترقيتهم على أساس مسابقات عامة تتوخى الامتياز المهني؛
- حق، بل وواجب، التدريب والتطوير الوظيفي؛
- النظام التأديبي، مع ما ينطوي عليه ذلك من ضمانات وإجراءات ومحاكمات وجزاءات محددة مسبقاً، وكذلك مبدأ عدم جواز التحقيق مع أحد القضاة أو مجازاته إلا ممن كان ذا اختصاص؛

(د) المادة ٢١٠: ينبغي حذف الضمانة الواردة في الفقرة الثانية، إذ أن من شأن مضمونها أن يُستوعب في المواد الثلاث السابقة. وينبغي أن تقتصر إشارة هذه المادة على موظفي الهيئة القضائية خلاف القضاة.

### الإصلاحات القانونية

١٣ - إحالة الإصلاحات القانونية التالية إلى برلمان الجمهورية:

### مهنة القضاء

(أ) تأسيس مهنة القضاء المنصوص عليها في المادة ٢٠٩ من الدستور السياسي، على مضمون هذا الاتفاق؛

### الدائرة العامة للدفاع الجنائي

(ب) إنشاء الدائرة العامة للدفاع الجنائي لتوفير المساعدة لمن ليس بمقدورهم توكيل محام. وتكون هذه الدائرة كيانا يتمتع باستقلالية وظيفية منفصلة عن هيئات الدولة الثلاث، وتكون لها نفس المرتبة التي للنيابة العامة في المحاكمات، وتتمتع بتغطية وطنية فعالة؛

### القانون الجنائي

(ج) إصدار تعديل للقانون الجنائي يعطي الأولوية للملاحقة الجنائية للجرائم التي تسبب أضراراً اجتماعية جسيمة، ويراعي الفوارق الثقافية الخاصة بالبلد وعاداته، ويكفل تماماً حقوق الإنسان، ويصنف أعمال التهديد أو الإكراه التي تمارس ضد الموظفين القضائيين، وكذلك الرشوة والفساد، على أنها أفعال بالغة الجسامه ينبغي أن يعاقب عليها بشدة.

### المبادرات والتدابير الإدارية

١٤ - إتخاذ المبادرات والتدابير الإدارية اللازمة من أجل:

(أ) تخصيص قدر أكبر من الموارد المالية للهيئة القضائية والنيابة العامة للنهوض بعملية تحديثهما تكنولوجياً ولتوسيع نطاق تغطيتهما داخل البلد، والعمل بنظام متعدد اللغات لإقامة العدل على نحو ينسجم وأحكام الاتفاق المتعلق بهوية وحقوق السكان الأصليين، وتطبيق خطة فعالة لحماية الشهود ووكلاء النيابة والمتعاونين مع العدالة، وفي هذا الصدد، تعتزم الحكومة أن تزيد، بحلول عام ٢٠٠٠، النفقات العامة الفعلية المخصصة للهيئة القضائية والنيابة العامة، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بواقع ٥٠ في المائة مقارنة بالنفقات التي خصصت في عام ١٩٩٥؛

(ب) توفير الموارد اللازمة للدائرة العامة للدفاع الجنائي كيما تخرج إلى حيز الوجود وتباشر أنشطتها اعتباراً من عام ١٩٩٨.

### لجنة توطيد العدالة

١٥ - كذلك، يتفق الطرفان على أن يعمد رئيس الجمهورية، في غضون ثلاثين يوماً من تاريخ التوقيع على الاتفاق المتعلق بإقامة سلم وطيء ودائم، إلى اقتراح تشكيل لجنة تتولى، خلال ستة أشهر ومن خلال مناقشة موسعة بشأن نظام العدالة، تقديم تقرير ومجموعة من التوصيات التي يمكن أن توضع موضع التنفيذ في أقرب وقت ممكن. وينتظر أن تضم هذه اللجنة - التي سوف تحظى بالخدمات الاستشارية لبعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا - ممثلين مؤهلين من مختلف المؤسسات العامة والكيانات الاجتماعية والخاصة ذوي مشاركة و/أو معرفة بموضوع العدالة.



١٦ - وتجري أعمال اللجنة وفقا لجدول أعمال أساسي يولي الأولوية، على سبيل المثال لا الحصر، للمواضيع التالية:

#### التحديث

(أ) الفصل بصورة ملائمة بين الوظائف الإدارية والوظائف الاختصاصية في الهيئة القضائية وفي النيابة العامة، بغية تحرير القضاة ووكلاء النيابة من المهام التي تثقل كاهلهم وتحول دون تفرغهم بالكامل للمهام الخاصة بهم؛ وهذا نظام ينبغي أن تعمل به في كلتا المؤسساتين إدارة حديثة وذات كفاءة؛

(ب) توزيع ما يكفي من الموارد المالية المتوافرة للتقدم نحو توطيد النظام، مع مراعاة ضرورة تحسين استخدام الموارد؛

(ج) صياغة المحتويات الأساسية لمشروع قانون يتعلق بالخدمة المدنية للهيئة القضائية؛

#### إمكانية الاحتكام إلى القضاء

(د) القيام، بمشاركة منظمات السكان الأصليين، بمتابعة الوفاء بالتعهدات الواردة في الاتفاق المتعلق بهوية وحقوق السكان الأصليين فيما يتعلق بشكل إقامة العدل من جانب هذه الشعوب، بهدف تسهيل إمكانية الاحتكام بصورة بسيطة ومباشرة إلى القضاء من جانب قطاعات كبرى في البلد لا يتسنى لها اللجوء إلى نظام إقامة العدل أو أن فرص لجوئها إليه أقل؛

#### تشهيل الأعمال

(هـ) التعميم التدريجي لشفوية المحاكمات القضائية، لتوسيع نطاق الفوائد التي ينطوي عليها ذلك بالنسبة للمناطق التي لم تحظ به بعد، وضمان مباشرة القاضي لجميع المحاكمات؛

(و) زيادة عدد الآليات البديلة لتسوية النزاعات والإقرار بها؛

#### الامتياز المهني

(ز) وضع تصميم لنظام اختيار وتعيين قضاة محكمة الاستئناف عن طريق المسابقات العامة؛

(ح) تدعيم كلية الدراسات القضائية ووحدة التدريب التابعة للنيابة العامة، بوصفهما مرجعين محوريين في الاختيار والتدريب المستمر للقضاة ووكلاء النيابة؛

#### الجهات الفاعلة غير التابعة لجهاز الدولة

(ط) الإدماج الفعال، في موضوع الإصلاح القضائي، للكيانات التي لا تتبع نظام إقامة العدل التابع للدولة والتي يتسم دورها بأهمية حاسمة بالنسبة لهذا الإصلاح.

#### رابعا - الهيئة التنفيذية

١٧ - لتدعيم السلطة المدنية وتحديث الهيئة التنفيذية، تتعهد الحكومة بأن تتخذ، حيثما كان ذلك من اختصاصها، وبأن تحيل إلى البرلمان، حيثما كان ذلك من اختصاصه، ما يلي من تدابير:

#### ألف - البرنامج الأمني

١٨ - الأمن مفهوم عريض لا يقتصر على تولي الجيش مهام الحماية من التهديدات المسلحة الخارجية، أو تولي الشرطة الوطنية المدنية مهام الحماية من التهديدات التي تحيق بالنظام العام والأمن الداخلي. فاتفاقات السلم في غواتيمالا تنص في مجملها على أن السلم الوطيد والدائم يتطلب احترام حقوق الإنسان والتعددية العرقية والثقافية واللغوية للأمم الغواتيمالية، وعلى تنمية البلد اقتصاديا بإقامة العدالة الاجتماعية، والمشاركة الاجتماعية، والتوفيق بين المصالح، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية.

١٩ - وفي إطار هذا المفهوم، لا يمكن فصل أمن المواطن وأمن الدولة عن ممارسة المواطنين لحقوقهم وواجباتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ممارسة كاملة. والاختلالات الاجتماعية والاقتصادية، الى جانب ظواهر أخرى مثل الفقر والفقر المدقع والتمييز الاجتماعي والسياسي والفساد، تعتبر عوامل خطورة تشكل تهديدا مباشرا للتعايش الديمقراطي والسلام الاجتماعي، وبالتالي للنظام الدستوري الديمقراطي.

٢٠ - ولمساعدة الهيئة التنفيذية على إعمال مفهوم الأمن المتكامل هذا، يرى الطرفان ضرورة إنشاء مجلس استشاري لشؤون الأمن، يضم شخصيات بارزة تمثل التنوع الاقتصادي والاجتماعي والمهني والأكاديمي والعربي والسياسي والثقافي الذي تتسم به غواتيمالا. ويتولى رئيس الجمهورية اختيار هذه الشخصيات على نحو يمكن المجلس من أداء مهمته المتمثلة في دراسة وعرض استراتيجيات تُعتمد بتوافق واسع في الآراء من أجل التصدي للأخطار ذات الأولوية التي يواجهها البلد، وتقديم ما ينبغي من توصيات الى رئيس الجمهورية.

#### باء - الأمن العام

#### الشرطة الوطنية المدنية

٢١ - لا يمكن ضمان حماية حياة المواطن وأمنه والمحافظة على النظام العام ومنع الجريمة والتحري فيها وإقامة العدل بصورة فورية وشفافة إلا بتنظيم هيكل قوات الأمن العام حسب الأصول. وبشكل وضع نموذج جديد وتنفيذه جزءا أساسيا من عملية تدعيم السلطة المدنية.

٢٢ - ومن هنا، لا بد من المبادرة على الفور إلى إعادة هيكلة قوات الشرطة الحالية في شكل قوة شرطة وطنية مدنية واحدة تتولى السهر على النظام العام والأمن الداخلي. ويجب أن يتوافر في هذه الشرطة الجديدة عنصر احتراف المهنة، وأن تكون مسؤولة أمام وزارة الداخلية. ولهذه الغاية تتعهد الحكومة بأن تتخذ، حيثما كان ذلك من اختصاصها، وأن تحيل إلى برلمان الجمهورية، حيثما كان ذلك من اختصاصه، ما يلي من تدابير:

#### الإصلاحات الدستورية

٢٣ - تحدد مهام الشرطة وخصائصها الرئيسية، وفقا للإصلاح الدستوري، بالصيغة التالية:

"الشرطة الوطنية المدنية مؤسسة مهنية تتدرج فيها مستويات القيادة والمسؤولية. وهي تنظيم الشرطة المسلح الوحيد ذو الاختصاص الوطني الذي تتمثل مهمته في حماية وكفالة ممارسة الأفراد لحقوقهم وحررياتهم، ومنع الجريمة والتحري فيها ومكافحتها، والمحافظة على النظام العام والأمن الداخلي. وهي تتقيد تماما، في ممارسة أعمالها، باحترام حقوق الإنسان، وتخضع لإشراف السلطة المدنية.

ويحدد القانون متطلبات وشكل الالتحاق بمهنة الشرطة، والترقيات، والترفيعات، والتنقلات، والجزاءات التأديبية التي يمكن فرضها على المسؤولين والموظفين العاملين بها، وسائر المسائل الملازمة لعمل الشرطة الوطنية المدنية".

#### الإصلاحات القانونية

٢٤ - تقديم مشروع قانون للأمن والنظام العام يحدد أصول عمل نظام الشرطة في غواتيمالا وفقا للإصلاح الدستوري وللأحكام الواردة في هذا الاتفاق.

٢٥ - التوصية بإصدار قانون جديد للنظام العام يتفق والمبادئ الديمقراطية ومبدأ تدعيم السلطة المدنية ويعتق حسب الأصول على أي تجاوز في تطبيق القانون الجديد. ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تؤدي القيود التي ينص عليها القانون من أجل الحفاظ على النظام العام إلى تجاوزات تتنافى والإعمال العام لحقوق الإنسان، أو أن تسمح للسلطات بالحد من حقوق أخرى خلاف المحددة في المادة ١٢٨ من الدستور.

#### التنظيم

٢٦ - يكون لتنظيم الشرطة الخصائص التالية:

(أ) أن يشكل جهاز شرطة موحد خاضعا لإشراف وزارة الداخلية؛

(ب) أن يستند إلى هيكل تتدرج فيه مستويات القيادة والمسؤولية وتحدد حسب الأصول؛

(ج) أن يجسد تعددية غواتيمالا العرقية والثقافية في عمليات تجنيد أفراد الشرطة واختيارهم وتدريبهم ونشرهم؛

(د) أن تتوافر لديه الإدارة المتخصصة اللازمة للقيام بمهام منها مكافحة تجارة المخدرات والتهرب، والرقابة الضريبية والجمركية، وتسجيل الأسلحة وإخضاعها للرقابة، والمعلومات والتحريات الجنائية، وحماية التراث الثقافي والبيئة، وأمن الحدود، وتنظيم حركة المرور وأمن الطرق.

#### مهنة الشرطة

٢٧ - تأسيس مهنة الشرطة استنادا الى المعايير التالية:

(أ) كفاءة تدريب جميع الملتحقين بهيكل الشرطة الجديد في أكاديمية الشرطة، حيث يزودون بمستوى لائق من الإعداد المهني والثقافة السلمية واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية، والالتزام للقانون؛

(ب) تنظيم سياسات التوظيف وإدارة شؤون الأفراد، وفقا للأصول القانونية. ويلتزم رجال الشرطة، وفقا لأحكام المهنة، بالخدمة في هذه المؤسسة لفترة لا تقل عن سنتين؛

(ج) كفاءة حصول الملتحقين بالشرطة على مراتب مجزية تليق بوظيفتهم، وتوفير تدابير كافية للرعاية الاجتماعية.

#### أكاديمية الشرطة

٢٨ - يتم الالتحاق بالشرطة، ثم الترفيعات والتخصص، من خلال أكاديمية الشرطة التي عليها واجب ضمان موضوعية الاختيار والمساواة في الفرص بين المرشحين، وأهلية المرشحين المختارين لأداء وظيفتهم كأفراد شرطة محترفين لهذه المهنة.

٢٩ - وتقع على عاتق أكاديمية الشرطة مسؤولية تدريب أفراد الشرطة الجدد على مستوى الجنود والمفتشين والضباط والقيادات العليا، وإعادة تثقيف الكوادر العاملة، بحيث تزود الأكاديمية بالموارد الكافية للاضطلاع بمهمتها. وتستغرق التدريبات الأساسية لرجال الشرطة مدة لا تقل عن ستة أشهر.

#### عمل الشرطة

٣٠ - تتعهد الحكومة بالتوصية بوضع خطة لإعادة هيكلة جهاز الشرطة والأمن العام استنادا إلى أحكام هذا الاتفاق، لذا، يكتسب الدعم من مصادر التعاون الدولي وبعثة الأمم المتحدة في غواتيمالا، مع مراعاة

المعايير الدولية في هذا المجال. ويوفر لخطة إعداد الهيكل ما يلزم من موارد لنشر أفراد محترفين للمهنة على نطاق البلد، مع مراعاة جميع التخصصات اللازمة لشرطة وطنية حديثة. كما يتوخى في هذه الخطة أمور منها الجوانب التالية:

(أ) بحلول نهاية العام ١٩٩٩، تكون قوة جديدة للشرطة الوطنية المدنية قد انتشرت في جميع أنحاء الأراضي الوطنية، تحت إشراف وزارة الداخلية، بحيث لا يقل قوامها عن ٢٠ ٠٠٠ جندي يتولون تنفيذ هذه التعهدات والمهام المحددة الموكلة إليهم؛

(ب) تعزز، بوجه خاص، قدرات الشرطة في مجالي المعلومات والتحريرات الجنائية، وذلك من أجل التعاون الفعال في مكافحة الجريمة وإقامة العدل على نحو فوري وفعال، مع الاهتمام بالتعاون المؤسسي المشترك بين الشرطة الوطنية المدنية والنيابة العامة والهيئة القضائية؛

(ج) تعزيز التعاون بين الشرطة الوطنية المدنية وأقسام شرطة البلديات، كل في حدود اختصاصه؛

(د) إرساء إجراء انتقالي لتطبيق أحكام الفقرة الفرعية (أ) من هذه الفقرة، على نحو يكفل أن يكون للعناصر المتخرجة من الأكاديمية أثر إيجابي على جهاز الشرطة الوطنية المدنية ككل؛

(هـ) مشاركة المجتمعات المحلية، عن طريق ممثليها، في النهوض بمهنة الشرطة، واقتراح مرشحين يستوفون الشروط اللازمة، ودعم أفراد الشرطة الذين تقع على عاتقهم مهمة السهر على الأمن العام محلياً؛

(و) تقترح الحكومة زيادة الإنفاق العام على احتياجات الأمن العام، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، لعام ٢٠٠٠ بواقع ٥٠ في المائة مقارنة بما أنفقته في عام ١٩٩٥.

#### التعاون الدولي

٢١ - يناشد الطرفان المجتمع الدولي تقديم ما يلزم من تعاون تقني ومالي للقيام على الفور بتنفيذ جميع التدابير التي تفضي إلى تحديث نظام الأمن العام في غواتيمالا والارتقاء به إلى مستوى احتراف المهنة.

#### شركات الأمن الخاصة

٢٢ - تتعهد الحكومة بأن تحيل إلى برلمان الجمهورية قانوناً ينظم عمل هذه الشركات ونطاقه، بهدف الإشراف على سلوكها والروح المهنية لأفرادها وضمان أن يقتصر أداء هذه الشركات وموظفيها على الميدان الذي تعمل فيه، وذلك تحت الرقابة الصارمة للشرطة الوطنية المدنية.

### حيازة الأسلحة وحملها

٣٣ - وفقا لأحكام الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان ولمواجهة ظاهرة انتشار الأسلحة النارية في أيدي الأشخاص، وانعدام الرقابة على حيازتها واستعمالها، تتعهد حكومة الجمهورية بتقديم تعديلات على قانون الأسلحة والذخائر بهدف:

(أ) تقييد حيازة وحمل الأسلحة الموجودة في أيدي الأشخاص، وفقا لأحكام المادة ٢٨ من الدستور؛

(ب) إناطة المسؤولية في هذا الشأن بوزارة الداخلية. وسوف يُنظر في موضوع حيازة وحمل الأسلحة الهجومية في حالات استثنائية جدا تستند إلى معايير أهلية صارمة، ويُلتمس رأي وزارة الدفاع في ذلك.

٣٤ - ووفقا لهذا القانون، تتعهد الحكومة بما يلي:

(أ) إعمال نظام تسجيل الأسلحة المتداولة وتحديد هوية مالكيها؛

(ب) نقل السجلات المودعة حاليا لدى إدارة مراقبة الأسلحة والذخائر بوزارة الدفاع إلى وزارة الداخلية، ضمن عملية تنتهي في أواخر عام ١٩٩٧، على أن تتحقق بعثة الأمم المتحدة في غواتيمالا من هذه العملية.

### جيم - الجيش

٣٥ - يشكل إبرام الاتفاق المتعلق بإقامة سلم وطيء ودائم تغييرا أساسيا إزاء الظروف التي كانت سائدة في غواتيمالا طيلة ثلاثة عقود. وهذا التغيير يستقطب مشاركة إيجابية من جانب مؤسسات الدولة وفيما بينها، وبوجه خاص من جانب الجيش الغواتيمالي. ولا يزال تعريف مهمة الجيش الغواتيمالي متمثلا في الدفاع عن سيادة البلد وسلامة أراضيه؛ ولن توكل إليه أي مهام أخرى. وسوف تقتصر مشاركته في الميادين الأخرى على مهام التعاون. وتعمل التدابير الواردة في هذا الاتفاق على تطويع مذهب الجيش ووسائله وموارده وانتشاره وفقا لمهامه وأولويات تنمية البلد.

### الإصلاحات الدستورية

٣٦ - تتعهد الحكومة بالتوصية بالتعديلات التالية على دستور الجمهورية:

(أ) المادة ٢٤٤ - تكامل الجيش وتنظيمه ومهامه: جيش غواتيمالا مؤسسة دائمة في خدمة الأمة. وهو جيش موحد لا يتجزأ، مبني أساساً على احترام المهنة، وليس له أي وجه سياسي، وينصاع للأوامر ولا يجادل. ووظيفته الدفاع عن سيادة الدولة وسلامة أراضيها. وهو يضم قوات برية وجوية وبحرية. وتنظيمه تدرجي في مستويات القيادة والمسؤولية ويقوم على مبادئ النظام والطاعة؛

(ب) المادة ٢١٩ - المحاكم العسكرية: تنظر المحاكم العسكرية في الجرائم والانتهاكات المبينة في القانون العسكري والأنظمة ذات الصلة. أما الجرائم والانتهاكات العادية التي يرتكبها عسكريون فتتظر أمام المحاكم العادية. ولا يجوز محاكمة أي مدني أمام المحاكم العسكرية؛

(ج) المادة ٢٤٦ - دور رئيس الجمهورية وصلاحياته في الجيش: يستعاض عن الفقرة الأولى بالعبارة التالية: "رئيس الجمهورية هو القائد العام للجيش، ويعطي أوامره عن طريق وزير الدفاع الوطني، سواء كان هذا مدنياً أو عسكرياً؛"

#### الإطار القانوني

٣٧ - تقدم إصلاحات تتعلق بالقانون التأسيسي للجيش تنبثق من إصلاحات الدستور السياسي للجمهورية وكذلك اتفاقات السلم.

#### مذهب الجيش

٣٨ - ينبغي صياغة مذهب عسكري جديد يتفق والإصلاحات المنصوص عليها في هذا الاتفاق. وينصب المذهب على احترام الدستور السياسي للجمهورية، وحقوق الإنسان، والصكوك الدولية التي أبرمتها غواتيمالا في الميدان العسكري، والدفاع عن سيادة البلد واستقلاله، وسلامة أراضيه وروح الاتفاقات المتعلقة بإقامة سلم وطيد ودائم.

#### قوام الجيش وموارده

٣٩ - يخضع قوام جيش غواتيمالا وموارده للاحتياجات المتصلة بتنفيذ المهام المتمثلة في الدفاع عن سيادة البلد وسلامة أراضيه، وكذلك لإمكانات البلد الاقتصادية.

#### النظام التثقيفي

٤٠ - سوف يتواصل إجراء الإصلاحات اللازمة في الأنظمة ذات الصلة لكي يصبح نظام التثقيف العسكري متسقاً، في إطاره الفلسفي، مع احترام دستور الجمهورية وسائر القوانين، ومع ثقافة السلام والتعايش الديمقراطي، والمذهب الذي يحدده هذا الاتفاق، والقيم الوطنية، والتنمية المتكاملة للإنسان، والمعرفة بتاريخ بلدنا، واحترام حقوق الإنسان، وهوية الشعوب الأصلية وحقوقها، وكذلك سيادة قيمة الإنسان.

### الأسلحة والذخائر

٤١ - تتبع الحكومة أنسب السياسات لاقتناء الأسلحة والعتاد الحربي وفقا لمهام الجيش الجديدة. وينبغي النظر في أمر تشغيل مصنع الذخائر على نحو يمكنه من تغطية احتياجات قوات الأمن العام المدني.

### إعادة التأهيل

٤٢ - يجب على جميع المؤسسات والمنشآت والإدارات التعليمية والمالية والصحية والتجارية وإدارات الرعاية والتأمين العامة، التي تلبى احتياجات ومهام الجيش الغواتيمالي، أن تعمل في نفس الظروف التي تعمل فيها المؤسسات المماثلة الأخرى ودون أي هدف ربحي. وجميع خريجي معاهد أدولفو ف. هال يشكلون جزءاً من الاحتياطي العسكري للبلد. ويوكل إليهم الجيش الغواتيمالي برامج خاصة لهذا الغرض. وتخصص الحكومة ما تراه مناسباً من البرامج التلفزيونية للجيش الغواتيمالي.

### الخدمة العسكرية والاجتماعية

٤٣ - من المناسب الاستمرار في ممارسة سياسة التجنيد الطوعي ريثما تتخذ حكومة غواتيمالا، استناداً إلى الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان، ما يلزم من قرارات إدارية، وريثما يعتمد برلمان الجمهورية قانوناً بشأن الخدمة المدنية يشمل الخدمة العسكرية والخدمة الاجتماعية؛ وينبغي أن يتلائم هذا القانون مع تنفيذ واجب وحق دستوري هو ألا يُفرض بالقوة وألا ينتهك حقوق الإنسان، وأن يطبق على الجميع دون تمييز، وأن يقلص من فترة الخدمة وأن يتيح خيارات للمواطنين.

٤٤ - واستناداً إلى هذه المبادئ العامة، تتعهد الحكومة بأن تحيل القانون المذكور الذي سيوضع مشروعه استناداً إلى ما تم الاتفاق عليه والتوصل إليه في إطار فريق العمل التكافؤي التمثيل الذي يبحث الموضوع حالياً.

### دال - رئاسة الجمهورية

### الإصلاحات الدستورية

٤٥ - تحيل الحكومة إلى برلمان الجمهورية ما يلي من إصلاحات للدستور السياسي للجمهورية:

(أ) فيما يتعلق بمهام رئيس الجمهورية، تدرج الفقرتان التاليتان:

"عندما تُستنفذ الوسائل العادية للمحافظة على النظام العام والسلام الداخلي، يجوز لرئيس الجمهورية أن يلجأ، بصفة استثنائية، إلى الجيش لتحقيق هذا الغرض. ويكون تحرك الجيش مؤقتاً في كل الحالات، ويخضع للسلطة المدنية ولا ينطوي على أي قيد يتعلق بممارسة المواطنين لحقوقهم الدستورية.



"ولكي يتمكن رئيس الجمهورية من اللجوء الى هذه التدابير الاستثنائية، يعمد إلى إصدار قرار بهذا الشأن. ويقتصر تحرك الجيش على الزمن والأساليب التي تملئها الظروف، ويتوقف حال إنجازه لمهمته. ويبقى رئيس الجمهورية البرلمان على علم بتحركات الجيش. ويجوز للبرلمان أن يقرر في أي وقت من الأوقات وقف هذه التحركات. وعلى أي حال، يقدم رئيس الجمهورية في غضون الـ ١٥ يوماً الأولى من انتهاء هذه التحركات تقريراً مفصلاً للبرلمان عن تحرك الجيش".

(ب) تعدل المادة ٢٤٦ المعنونة "دور رئيس الجمهورية وصلاحياته في الجيش" بحذف الجملة الواردة في الفقرة الفرعية (ب) من تلك المادة، والتي نصها: "ويجوز له كذلك منح علاوات استثنائية";

(ج) تعاد صياغة المادة ١٨٣ المعنونة "مهام رئيس الجمهورية" بحذف الفقرة الفرعية (ص) وتعديل نص الفقرة الفرعية (ر) بحيث يكون نصها كما يلي: "منح علاوات استثنائية".

#### أمن الرئيس ونائب الرئيس

٤٦ - لضمان أمن الرئيس ونائبه وأفراد أسرتهما، وتوفير الدعم التنفيذي للأنشطة التي تقوم بها رئاسة الجمهورية، يتولى رئيس الجمهورية ممارسة منه للصلاحيات الممنوحة له بموجب القانون، تشكيل ما يراه مناسباً لهذا الغرض من جهاز يحل محل هيئة الأركان العامة الرئاسية.

#### هـ - المعلومات والاستخبارات

#### أجهزة الاستخبارات الحكومية

٤٧ - يقتصر نطاق أنشطة إدارة الاستخبارات التابعة لهيئة الأركان العامة للدفاع الوطني على دور الجيش، المحدد في الدستور والإصلاحات المتوخاة في هذا الاتفاق. ويقتصر هيكل الإدارة ومواردها على هذا النطاق.

٤٨ - وتُنشأ إدارة للاستخبارات المدنية وتحليل المعلومات، تتبع وزارة الداخلية وتكون مسؤولة عن جمع المعلومات اللازمة لمكافحة الجريمة المنظمة والجرائم العادية بالوسائل المتاحة وداخل الحدود المسموح بها بمقتضى النظام القانوني، مع الاحترام التام لحقوق الإنسان. ولا يجوز أن يلتحق بإدارة الاستخبارات المدنية وتحليل المعلومات أي مواطن تفرض قيود على حقوقه المدنية أو السياسية.

٤٩ - وتحسباً ودرءاً وحسماً لأي تطورات تنطوي على خطر أو تهديد لدولة الديمقراطية، تنشأ أمانة عامة للتحليل الاستراتيجي، تتبع رئاسة الجمهورية مباشرة، لإبقاء رئيس الجمهورية على علم بالأمور وإسداء المشورة إليه. ويكون هذا الجهاز مدنياً صرفاً. ويجوز له الحصول على المعلومات عن طريق

المصادر العامة، والحصول كذلك على المعلومات التي تجمعها إدارة الاستخبارات المدنية وتحليل المعلومات، التابعة لوزارة الداخلية، وإدارة الاستخبارات التابعة لهيئة الأركان العامة للدفاع الوطني. ولا تخول الأمانة العامة سلطة إجراء تحريات سرية خاصة بها.

٥٠ - ويكون الفصل بين مهام جمع الاستخبارات والمعلومات وبين العمليات التي تنشأ عن ذلك موضع احترام تام من الأمانة العامة للتحليل الاستراتيجي، وإدارة الاستخبارات التابعة لهيئة الأركان العامة للدفاع الوطني، وإدارة الاستخبارات المدنية وتحليل المعلومات، التابعة لوزارة الداخلية. وتقع مسؤولية التصدي لأي تهديدات على عاتق الهيئات التنفيذية الحكومية المختصة.

٥١ - وتتعهد الحكومة بالحيولة دون وجود أي شبكات أو مجموعات تتعارض مع المهام المسندة إلى إدارات الاستخبارات والتحليل المشار إليها في الفقرات ٤٧ و ٤٨ و ٤٩.

٥٢ - ولمنع أي استغلال للسلطة، وكفالة احترام الحريات والحقوق المدنية، تتعهد الحكومة بأن تحيل إلى برلمان الجمهورية ما يلي:

(أ) قانون يحدد أساليب الإشراف على أجهزة الاستخبارات الحكومية من قبل لجنة مخصصة منبثقة عن الهيئة التشريعية؛

(ب) قانون ينظم الحصول على المعلومات المتعلقة بالشؤون العسكرية أو الدبلوماسية التي لها صلة بالأمن القومي والمنصوص عليها في المادة ٣٠ من الدستور، بحيث ينص على إجراءات ومستويات فرض السرية ورفعها.

#### المحفوظات

٥٣ - تعامل جميع المعلومات التي تضمها محفوظات الدولة في ظل الامتثال التام لأحكام المادة ٣١ من الدستور السياسي. ومتى أُقرت الإصلاحات الدستورية المتوخاة في هذا الاتفاق، يُسلّم إلى وزارة الداخلية كل ما يتصل بالأمن الداخلي من محفوظات أو ملفات أو أي سجلات حكومية أخرى. ويُسلّم إلى وزارة الدفاع كل ما يتصل بالدفاع عن السيادة والسلامة الإقليمية من محفوظات أو ملفات أو أي سجلات حكومية. وتكون هاتان الوزارتان مسؤولتان عن استخدام هذه المعلومات.

٥٤ - وتمشيا مع أحكام المادة ٣١ من الدستور السياسي، تعمل الحكومة على توقيع العقوبة الجنائية على حيازة أي سجلات أو محفوظات غير مشروعة تتضمن معلومات سياسية.

واو - رفع كفاءة الموظفين العموميين

٥٥ - تنص المادة ١٣٦ من الدستور السياسي على كفالة حق مواطني غواتيمالا في التقدم لشغل الوظائف العامة. ولا يشغل هذه الوظائف من لا يستوفي شروط الكفاءة والأمانة والاستقامة. وفي هذا الصدد، وتمشيا مع أحكام الاتفاق المتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية وحالة الزراعة، تمنح الحكومة الأولوية للتدابير التالية:

(أ) تحديث الخدمة المدنية، مع إعلان آليات انتقاء وتصنيف موظفي كافة إدارات الهيئة التنفيذية، وتنقيح أسلوب التعيين بما يكفل استيفاء الموظفين والمسؤولين لمعايير الأمانة والكفاءة؛

(ب) إنشاء مهنة الخدمة المدنية؛

(ج) تعزيز التطبيق الفعلي للتشريعات المتعلقة بالاستقامة والوفاء بالمسؤوليات؛

(د) تعزيز وتحديث إدارة المراقبة المالية؛

(هـ) تشجيع المعاقبة على الفساد وإساءة التصرف في الأموال العامة.

خامسا - المشاركة الاجتماعية

٥٦ - يكمن تدعيم السلطة المدنية في تشجيع المشاركة الاجتماعية بزيادة فرص مشاركة المواطنين وتعزيز قدرتهم على المشاركة.

٥٧ - والمشاركة الاجتماعية على مستوى المجتمعات المحلية، بصفة خاصة، تزيد من احترام التعددية العقائدية وعدم التمييز الاجتماعي، كما أنها تساعد على توسيع نطاق مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار، بصورة منظمة ومتجانسة، وتمكنهم من النهوض بما عليهم من مسؤوليات والتزامات في نشدان العدالة الاجتماعية والديمقراطية.

٥٨ - ولتعزيز هذه المشاركة المجتمعية، وتمشيا مع ما تم إبرامه من اتفاقات، تكرر الحكومة تأكيد تعهداتها بتحقيق لا مركزية الخدمة المدنية، بغية حشد كامل قدرة الدولة لصالح السكان، وبالتالي تحسين مستوى العلاقات بينهما. وهذا يستلزم اتخاذ تدابير منها:

(أ) تعزيز حكومات البلديات وكفالة فعالية أداء شبكة مجالس التنمية. وهذا يقتضي تحسين العلاقة بين هذه الأجهزة والمجتمع المحلي عن طريق تدعيم السلطات للممارسات الديمقراطية؛ كما أنه يقتضي تحسين العلاقة بين هذه الأجهزة والحكومة المركزية؛

(ب) الاهتمام بإنشاء مجالس محلية للتنمية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يُضم إلى هذه المجالس مختلف المنظمات الاجتماعية المنشأة لتحسين أوضاع السكان، مثل المؤسسات المعنية بجماعات السكان الأصليين، ولجان التحسين، وغيرها من المنظمات التي تعمل على إشراك جميع الأهالي، دون استثناء، في عملية تنمية مجتمعاتهم المحلية والبلديات التي ينتمون إليها، وهي منظمات معترف بها ومسجلة لدى السلطات البلدية التابعة لها؛

(ج) العمل - بموجب أحكام الاتفاق المتعلق بهوية وحقوق السكان الأصليين، والاتفاق المتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية وحالة الزراعة - على تهيئة الأوضاع الكفيلة بظهور منظمات محلية تمثل السكان. وفي هذا الصدد، تكرر الحكومة، بصفة خاصة، تأكيد ما تعهدت به في الاتفاق المتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية وحالة الزراعة من تعزيز للمشاركة الاجتماعية عن طريق مختلف أشكال الإعلام والتثقيف في مجال حماية حقوق الإنسان، وتجديد الثقافة السياسية، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. كما تؤكد الحكومة من جديد التزامها بزيادة قدرة المنظمات الاجتماعية على المشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

#### سادسا - مشاركة المرأة في تدعيم السلطة المدنية

٥٩ - تعزيزاً لفرص مشاركة المرأة في ممارسة الحكم المدني، تلتزم الحكومة بما يلي:

(أ) القيام على المستوى الوطني بحملات إعلامية وبرامج تعليمية ترمي إلى توعية السكان بحق المرأة في أن تشارك على نحو نشط وحازم في عملية تدعيم السلطة المدنية دون أي تمييز وعلى قدم المساواة التامة وذلك لصالح كل من نساء الريف والمدينة؛

(ب) اتخاذ التدابير المناسبة لتمكين المنظمات السياسية والاجتماعية من توكي سياسات محددة ترمي إلى دفع وتشجيع مشاركة المرأة باعتبارها جزءاً من عملية تدعيم السلطة المدنية؛

(ج) احترام وتشجيع ودعم المنظمات النسائية في الريف والمدينة واعتبارها مؤسسات رسمية؛

(د) اتخاذ قرار يقضي بضرورة خلق وضمان فرص مشاركة المرأة في ممارسة السلطة، سواء كانت عضوة في نقابة أم لا.

٦٠ - ويقدر الطرفان العمل الذي تبذله مختلف المنظمات النسائية على المستوى الوطني، ويحثان هذه المنظمات على أن توحد جهودها للمساهمة في عملية تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بإقامة سلم وطيّد ودائم، ولا سيما فيما يتعلق بالتعهدات التي تخص المرأة مباشرة.

سابعا - الجوانب التنفيذية الناشئة عن إنهاء المواجهة المسلحة

لجان متطوعي الدفاع المدني

٦١ - توصي الحكومة برلمان الجمهورية بإلغاء المرسوم الذي أنشأت بموجبه لجان متطوعي الدفاع المدني وتقرح عليه أن يبدأ نفاذ قرار إلغائه يوم توقيع الاتفاق المتعلق بإقامة سلم وطييد ودائم. وستنتهي عملية تسريح أفراد هذه اللجان ونزع سلاحهم في غضون ثلاثين يوما من تاريخ إلغاء المرسوم. وتقطع هذه اللجان، بما فيها اللجان التي سرح أفرادها قبل ذلك التاريخ، كل علاقة مؤسسية مع جيش غواتيمالا، ولا تشكل من جديد على نحو تستأنف معه تلك العلاقة.

الشرطة العسكرية المتنقلة

٦٢ - يتفق الطرفان على حل الشرطة العسكرية المتنقلة، بعد أن تنتهي عملية تسريح أفرادها، في غضون سنة من تاريخ توقيع الاتفاق المتعلق بإقامة سلم وطييد ودائم.

خفض عدد أفراد الجيش وخفض ميزانيته

٦٣ - اعتبارا من تاريخ توقيع الاتفاق المتعلق بإقامة سلم وطييد ودائم، وتمشيا مع الوضع الجديد وتعريف مهام الجيش الغواتيمالي الواردة في هذا الاتفاق، تدخل الحكومة في عملية تدريجية تفضي إلى ما يلي:

(أ) إعادة تنظيم نشر القوات العسكرية في أراضي البلد خلال عام ١٩٩٧، وتحديد مواقعها وفقا لمتطلبات الدفاع الوطني وحراسة الحدود وحماية المجال البحري والبري والجوي للولاية الوطنية؛

(ب) خفض عدد أفراد الجيش الغواتيمالي بنسبة ٣٣ في المائة خلال عام ١٩٩٧، ومعداته استنادا إلى هيكله التنظيمي والعتاد المتوافر لديه؛

(ج) إعادة توجيه استخدام وتوزيع ميزانيته نحو المهام الدستورية والمذهب العسكري المشار إليه في هذا الاتفاق مع الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة بما يمكن من خفض النفقات في عام ١٩٩٩ بأقل مما كانت عليه في عام ١٩٩٥، بواقع ٣٣ في المائة، من الناتج المحلي الإجمالي. وسيمكن ذلك من تحرير موارد الميزانية العامة لإيرادات الدولة ونفقاتها لصالح برامج التعليم والصحة وأمن المواطن.

التدريب العسكري

٦٤ - تنفذ الحكومة عملية تطويع وتغيير محتويات الدورات الدراسية التي وضعت في سياق المواجهة المسلحة كيما تلائم مهام مقاومة التمرد، وتتفق مع النظام التعليمي العسكري الجديد، وتكفل كرامة المشاركين فيه واحترام حقوق الإنسان وتوجهها نحو خدمة الشعب.

برامج إعادة الإدماج

٦٥ - تتعهد الحكومة بأن تضع وتنفذ، بعد توقيع الاتفاق المتعلق بإقامة سلم وطييد ودائم، برامج تمكن من إدماج عناصر الجيش، الذين سيسرحون بموجب هذا الاتفاق، في قطاعات منتجة، وذلك باستثناء الذين صدرت ضدّهم أحكام لارتكاب جريمة ما. وسينتهي إعداد هذه الخطط في ظرف سنة وستروج لها الحكومة بغية الحصول على الأموال اللازمة.

ثامنا - أحكام ختامية

أولا - يقضي الاتفاق الإطارى بأن يلتزم من الأمين العام للأمم المتحدة أن يتحقق من تنفيذ أحكام هذا الاتفاق.

ثانيا - يعتبر هذا الاتفاق جزءاً من الاتفاق المتعلق بإقامة سلم وطييد ودائم، ويدخل حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ توقيع اتفاق السلم المذكور.

ثالثاً - ينشر هذا الاتفاق على أوسع نطاق ممكن.

مكسيكو، ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

عن حكومة جمهورية غواتيمالا:

(توقيع) غوستافو بوراس كاستيخون (توقيع) اللواء. أوتو بيريس مولينا

(توقيع) راكل سيلايا روسالس (توقيع) العقيد موريس إيوخينيو دي ليون خيل

ريتشارد آيتكنهيد كاستييو

عن الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي:

(توقيع) الرائد رولاندو موران (توقيع) الرائد بابلو مونسانتو

(توقيع) الرائد غاسبار إيلوم (توقيع) كارلوس غونساليس

عن الأمم المتحدة:

(توقيع) جون آرنو

المنسق

-----